

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

دراسة تطبيقية على مؤسسة POLYBEN لصناعة أكياس التغليف

بولاية برج بوعريريج

أ. حجار مبروكة
جامعة المسيلة

المستخلص: تعتبر الامتيازات الجبائية من بين أهم الركائز التي اعتمدت عليها الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية، و يظهر ذلك من خلال القوانين الجبائية و قوانين الاستثمار التي سعت إلى تشجيع المؤسسات على مبادرة الاستثمار وخلق مناصب عمل وترقية الصادرات. ولقد حظي القطاع الخاص بامتيازات لا يستهان بها في ظل هذه القوانين، باعتباره محور عملية التنمية في معظم بلدان العالم. وتهدف هذه الورقة إلى الاطلاع على الواقع العملي لتأثير السياسة الجبائية على أهم عنصرين محفزين على الاستثمار وهما التمويل الذاتي وعنصر العمل في إحدى المؤسسات الخاصة في الجزائر. الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، السياسة الجبائية، الاستثمار، التمويل الذاتي.

Abstract.

The tax privileges among the most important basis adopted by Algeria to achieve economic development. Through the tax legislation and investment laws, enterprises can be encouraged to invest, create jobs and promote exports. The private sector has benefited many privileges under such legislation as the basis of the development process in most countries of the world.

The aim of this paper is to study the impact of fiscal policy on the most important elements encourage the investment, the self-financing and the work in a private enterprise in Algeria.

Key words: The private sector, fiscal policy, investment, self financing.

مقدمة

يمثل القطاع الخاص أساس عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم، و بات من المستحيل تحقيق تنمية بدون المشاركة الفاعلة لهذا القطاع، نظرا لما يتمتع به من إمكانيات و مزايا تؤهله لتحقيق جملة من الأهداف ذات الصلة بعملية التنمية، خاصة ما يتعلق منها بزيادة خلق مناصب شغل جديدة و تحقيق القيمة المضافة.

غير أن تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة قدرته على المشاركة في التنمية والنمو الاقتصادي يقتضي تهيئة مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الخاصة، الأجنبية منها والوطنية، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة متكاملة من السياسات الإصلاحية أدت إلى تكوين قدرة ذاتية على النمو عن طريق إفراح المجال أمام القطاع الخاص، الذي عرف دفعة قوية خلال السنوات الأخيرة، بعد عملية تحرير الاقتصاد و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و نخص بالذكر القطاع الخاص الوطني، الذي لعب دورا إيجابيا و متزايدا في الاقتصاد الوطني، حيث تمكن من اقتحام كل الفروع والأنشطة الاقتصادية، وبالأخص منذ صدور القانون رقم (88-25) الصادرة في 12-07-1988، الذي يتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية.

وفي إطار تحفيز الاستثمار الخاص تم منح مزايا وتقدم تسهيلات عديدة للمستثمرين الخواص. فبالإضافة إلى التسهيلات اللوجيستية، كالتأمين بالمواد الأولية والأسبقية في الحصول على الأراضي، تم اعتماد سياسة جبائية ملائمة لتشجيع هذا النوع من الاستثمارات، نظرا للتأثيرات التي يمكن أن تحدثها على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار داخل المؤسسة، فهي تعمل على

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

تنوع مصادر التمويل وعلى تدنيه التكاليف بالإضافة إلى الرفع من المر دودية المالية للمؤسسة والتأثير على مؤشرات التوازن المالي خاصة ما يتعلق منها بالحزينة.

وباعتبار أن سر بقاء و استمرارية المؤسسة يتوقف على مدى قدرتها على خلق الاستثمارات و توفير الموارد سيتم التركيز في هذه الدراسة على التأثير الذي يمكن أن تحدثه السياسة الجبائية على تنمية القطاع الخاص في الجزائر من خلال عنصرين مشجعين على الاستثمار وهما التمويل الذاتي و عنصر العمل.

وعليه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص في الجزائر؟

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتعاضد للسياسة الجبائية في دعم الاستثمارات الوطنية، وذلك من خلال مختلف التدابير التي تتضمنها انطلاقا من أهداف النظام الضريبي، وهي تهدف إلى إبراز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من التحفيزات الجبائية. و تستند الدراسة إلى فرضيتين أساسيتين هما:

- أدوات السياسة الجبائية تساهم في ترقية التمويل والتوظيف بالقطاع الخاص.

- تصاعد متطلبات القطاع الخاص يهدد فعالية السياسة الجبائية.

سنحاول من خلال هذا البحث الإطلاع على واقع القطاع الخاص في الجزائر وعلى مكونات السياسة الجبائية من خلال إبراز أهم التأثيرات التي يمكن أن تحدثها التحفيزات الجبائية على عنصر التمويل الذاتي و عنصر العمل، وذلك بالإشارة إلى مؤسسة POLYBEN المختصة في صناعة أكياس التغليف بولاية برج بوعريج التي استفادت من امتيازات جبائية، وذلك من خلال المحاور التالية:

- القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- السياسة الجبائية و أدواتها في دعم استثمارات القطاع الخاص.

- دراسة ميدانية حول أثر التحفيزات الجبائية بالتطبيق على مؤسسة POLYBEN.

أولاً: القطاع الخاص في الجزائر ودوره في عملية التنمية الاقتصادية

1- التعريف بالقطاع الخاص وقواعد التفرقة بينه وبين القطاع العام

لقد تعددت المفاهيم التي تحاول تحديد تعريف معين للقطاع الخاص، لكن مجملها تحمل نفس المعنى تقريبا ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

يعتبر القطاع الخاص "عنصرا أساسيا ومنظما في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق و المنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة".¹

أما عبده محمد فاضل الربيعي فعرفه على أنه: القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد و وحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن² وهو ما يتفق مع تعريف ضياء مجيد الموسوي للقطاع الخاص الذي يعرفه على أنه "تحقيق الربح في المشروع، وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام".³

ويشمل القطاع الخاص وفقا لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لسنة 1993 "المشروعات الخاصة، القطاعات العائلية، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين أو غير المقيمين للشركات الخاصة".⁴

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

يشترط القطاع الخاص عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويستند على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، كما يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، على عكس القطاع العام الذي اقترن بالملكية العامة لوسائل الإنتاج الخاصة في الدول الاشتراكية سابقا، ومن أولى أهدافه تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية. و الجدول التالي يوضح الفرق بين القطاع الخاص والقطاع العام في التعامل مع القضايا الاقتصادية.

الجدول رقم 1: الفرق بين القطاع الخاص والقطاع العام في التعامل مع القضايا الاقتصادية

نقطة المقارنة	القطاع الخاص	القطاع العام
مرونة التغيير	قطاع له حركية ذاتية وهو بذلك أكثر قدرة على التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية حوله	المصلحة الحكومية أو البيروقراطية الإدارية للدولة تفقد الحرية الذاتية في الحركة بالتبعية المباشرة لجهاز الدولة
المهدف	تحقيق بقاء المشروع واستمراره ونموه وازدهاره عن طريق خدمة نافعة للمجتمع مع التحصل على أرباح ملائمة يتحقق بها هدف المشروع	لا تهدف لتحقيق الربح بالدرجة الأولى، وإنما تقدم خدمة نافعة للمجتمع ككل.
اللوائح التي تحكم العمل	اللوائح والقيود الداخلية ليست مفروضة من الخارج إلا القليل لذلك يمكن تغييرها بسرعة حسب مقتضيات مصلحة العمل	اللوائح مفروضة ويجب الالتزام بها عرفيا ومن الصيغة تغييرها سريعا وهذا منافي لطبيعة التعامل مع وسائل الإنتاج والتسويق والتنمية الاقتصادية التي تحتاج لمرونة كبيرة في العمل

المصدر: زيد منير عبوي، الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص19.

و من أهم ما يتميز به القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام ما يلي⁵:

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان المهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على المهدف الاقتصادي في نشاطاته؛
- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد؛
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛
- الإدارة الكفؤة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

نظرا لامتتع القطاع الخاص بكل هذه الخصائص التي تزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي أصبح الاهتمام بتطويره وضرورة توفير المناخ المناسب للقيام بنشاطه أمرا ضروريا يستدعي التركيز عليه عند وضع السياسة الاقتصادية.

2- دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر

تزايدت أهمية القطاع الخاص في التنمية بكافة وجوهها، و على وجه التحديد على الصعيد الاقتصادي، حتى باتت هذه الأهمية جوهر عملية التنمية في كافة أنحاء العالم ، بل أكثر من ذلك أن لا تنمية بدون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص بها، و حتى باعتراف الحكومات التي كانت هي أساس عملية التنمية و حاملة لوائها⁷.

ويمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، نظرا لما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية. حيث يعتبر أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل بالإضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين القيمة المضافة.

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

إذ تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع و يستمر على المدى الطويل وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه في العديد من الدول نحو خوصصة المؤسسات العمومية و توسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي⁸.

1.2- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

من المعلوم أن الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن "القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة" وهناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الوارد أو في البحث و التطوير و التعليم و التدريب، ومن خلال تأثيرها الإجمالي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنه أن يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن المستقبل الطلب الكلي و الأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.⁹ و الجدول الموالي يبين مساهمة القطاع الخاص و القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014.

الجدول رقم 04: تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2014 في الجزائر

الوحدة: مليار دج

القطاع القانوني		القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع (الناتج المحلي الإجمالي)	
السنة	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	%
1999	420	25	1288	75	1708	100	
2000	458	25	1356	75	1814	100	
2001	481.5	23.6	1560.2	76.4	2041.7	100	
2002	505	23	1679	77	2184	100	
2003	550.6	22.9	1884.2	77.1	2434.8	100	
2004	598	22	2147	78	2745	100	
2005	651	21.59	2364.5	78.41	3015.5	100	
2006	704.05	20.44	2740.06	79.56	3444.11	100	
2007	749.86	19.2	3153.77	80.8	3903.63	100	
2008	686.59	16.2	3551.33	83.8	4237.92	100	
2009	816.8	16.41	4162.02	83.59	4978.82	100	
2010	827.53	15.02	4681.68	84.98	5509.21	100	
2011	923.34	15.23	5137.46	84.77	6060.8	100	
2012	1568.83	14.7	9103.47	85.3	10672.3	100	
2013	1587.43	13.6	10084.87	86.4	11672.3	100	
2014	1831.91	14.6	10715.39	85.4	12547.3	100	

المصدر: من إعداد الباحثة: - من 1999 إلى 2011 عن الديوان الوطني الإحصائيات ONS،

- من 2012 إلى 2014 عن وزارة المالية، مديرية السياسات و التقدير، التحميل يوم 10-01-2016.

عرفت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تحسنا مستمرا من سنة إلى أخرى حيث كانت مساهمته في سنة 1999 ب 1288 مليار دينار أي بنسبة 75٪، لتصل في نهاية الخماسي 2005-2009 إلى 83.59٪ أي ما يعادل 4162.02 مليار دينار، لتعرف النسبة ارتفاعا بعد ذلك حيث وصلت سنة 2014 إلى 85.4٪ أي ما يعادل 10715.39 مليار دينار، و هذا يدل على نمو القطاع الخاص في الجزائر، أما بالنسبة لمساهمة القطاع العام في الناتج المحلي

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

الإجمالي فسجلت نسبة 25٪ سني 1999-2000 لتعرف النسبة انخفاضا مستمرا من سنة لأخرى حيث سجلت سنة 2014 نسبة تقدر ب 14.6٪ أي ما يعادل 1831.91 مليار دينار وهذا دليل على انخفاض ديناميكية القطاع العام في بعض الأنشطة التي سيطر عليها القطاع الخاص.

2.2- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

تعتبر البطالة في عصرنا الحالي آفة اجتماعية و مشكلة اقتصادية، تعاني منها معظم دول العالم خاصة النامية منها، فهي تهدد استقرار البلد لما تخلفه من آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة، كانهدام الأمن، تعاطي الخمر والمخدرات، ممارسة العنف والجريمة، تدني مستويات الأجور، مما يسبب في توقف بعض القطاعات عن العمل بسبب الإضرابات.

وأسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر وحتى داخل المجتمع الواحد، أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي، انخفاض المستوى التعليمي، العمالة المستوردة، عدم التوازن في هيكلية الاقتصاد الوطني، الهجرة من الريف إلى المدينة، كما هناك أسباب أخرى تزيد من حدة هذه الظاهرة أهمها¹⁰:

أ- تعاضد تأثيرات التكنولوجيا على العمالة، حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال بدلا العمل الإنساني في معظم قطاعات الاقتصاد القومي، مما أدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.

ب- غزو عدد من الصناعات الموجودة في البلدان المتقدمة إلى الدول النامية، من خلال الشركات الدولية النشطة للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلدان النامية، ما أثر على أوضاع العمالة المحلية.

ت- اعتماد عدد من الدول النامية إلى إتباع سياسات انكماشية، هذا ما أدى إلى تقليص الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات، وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

ونظرا للأسباب السابقة التي تؤدي إلى تخلف البلدان، خاصة النامية منها، استخدمت بعض الدول مجموعة من السياسات والبرامج للحد من ظاهرة البطالة، كان أبرزها تلك السياسات التي تهدف إلى دعم و تطوير القطاع الخاص الذي لدوره الهام في استيعاب أعداد لا بأس بها من العمالة دون الحاجة إلى تكنولوجيا متطورة أو رؤوس أموال كبيرة.

و الجزائر واحدة من البلدان النامية التي تفاقمت حدة البطالة فيها، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة والنمو الديموغرافي المرتفع من جهة أخرى، حيث بلغ نسبة 1.78٪ سنة 2006 ، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر 1999-2014.

الجدول رقم 5: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-2014

الوحدة: %

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة	29.8	29.77	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	13.8	11.8	10.20	10	10	11	9.8	10.6

المصدر: من إعداد الباحثة عن معلومات الديوان الوطني الإحصائيات ONS،

- من 2011 إلى 2014 عن التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2014.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة البطالة كانت مرتفعة في سنة 1999 حيث بلغت نسبة 29.8٪ ثم أخذت هذه المعدلات في الانخفاض حتى وصلت نسبة 9.8٪ سني 2013 و نسبة 10.6 % سنة 2014 وهذا يدل على مدى أهمية

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

البرامج التنموية 2001-2014 في تقليص مستويات البطالة خاصة ما يتعلق منها بتنمية القطاع الخاص نظرا لفعاليتها في تحسين معدلات البطالة، من خلال ما يوفره من مناصب عمل حيث ساهم في تشغيل حوالي 503541 عاملا في الجزائر سنة 2001 ليرتفع العدد إلى 1577030 عاملا سنة 2010 أي خلق 1073489 منصب شغل جديد. وفي سنة 2013 بلغ عدد مناصب الشغل في القطاع الخاص 1953636 عاملا، والجدول الموالي يوضح عدد مناصب الشغل في القطاع الخاص خلال الفترة 1999-2013.

الجدول رقم 6: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1999-2016

السنوات	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع	
	عدد العمال	%	عدد العمال	%	عدد العمال	%
1999	381586	87,80	53015	12,20	434601	100
2000	411225	89,01	50756	10,99	461981	100
2001	503541	88,78	63615	11,22	567156	100
2002	538055	88,56	69515	11,44	607570	100
2003	550386	88,04	74766	11,96	625152	100
2004	592758	89,19	71825	10,81	664583	100
2005	888829	92,09	76286	07,91	965115	100
2006	977942	94,06	61665	05,94	1039607	100
2007	1064983	94,90	57146	05,10	1122129	100
2008	1233073	95,89	52786	04,11	1285859	100
2009	1494949	96,66	51635	03,34	1546584	100
2010	1577030	97,00	48656	03,00	1625686	100
2011	1676111	97,22	48086	02,78	1724197	100
2012	1800742	97,21	47375	02,79	1848117	100
2013	1953636	97,59	48256	02,41	2001892	100
2014	2110665	97,84	48256	02,16	2157232	100
2015	2327293	98,15	43727	01,84	2371020	100
2016	2511674	98,85	29024	01,14	2540698	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نشرية المعلومات الإحصائية رقم 14-15-16-21-23-24-26-30 عن وزارة الصناعة والمناجم .

من الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص المتكون أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوفر أكبر عدد من مناصب الشغل حيث شكلت ارتفاعا مستمرا في الفترة من 1999-2016، حيث سجلت نسبة زيادة تقدر ب 49.95٪ سنة 2005، وهذا راجع إلى مجهودات الدولة في تقليص معدلات البطالة من خلال رفع نسبة الإعفاء التي يستفيد منها أرباب العمل في مجال التأمين الاجتماعي، بالإضافة إلى إدماج أصحاب المؤسسات للمهن الحرة، على خلاف ذلك المؤسسات العمومية التي سجلت انخفاضات متتالية في نسب التشغيل، لكن ذلك لم يؤثر على العدد الإجمالي لعدد مناصب الشغل في الفترة 1999-2016 حيث سجلت نسبة زيادة تقدر ب 25.99٪ سنة 2005 ونسبة زيادة تقدر ب 15.23٪ سنة 2010.

3.2- تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب أهم القطاعات خلال الفترة 2000-2014

إن القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني هي إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الاستهلاك الوسيط المستخدم في هذا الإنتاج خلال فترة زمنية معينة، أي لحساب القيمة المضافة يتم استبعاد مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالية.

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

وتعتبر القيمة المضافة من بين المؤشرات المهمة التي تستخدم في الحكم على مدى مساهمة قطاع ما في التنمية الاقتصادية، فكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما دل ذلك على أهمية ذلك القطاع في توليد الدخل القومي.

لذا سنحاول تحليل تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص ومدى مساهمة مختلف القطاعات في تكوينها.

الجدول رقم 7: تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص حسب أهم القطاعات خارج المحروقات

لفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دج

قطاع النشاط السنوات	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	النقل والمواصلات	خدمات المؤسسات	الفندقة والإطعام	الصناعات الغذائية	صناعة الجلد	التجارة	المجموع
2000	344619,8	198333,2	197156,3	21423,7	39947,8	64598,3	1473,1	409143,1	1276695,3
2001	410490,9	258145,4	230528,6	27609,7	47351,3	74567,1	1727,8	447075,4	1497496,2
2002	415914,8	278300,5	263633	31197,1	47934,8	80542,8	2144,7	475807,6	1595475,3
2003	514036,6	304104,1	278042,2	34785,6	51529	90024,3	2029	514563,2	1789114
2004	577945,6	355469,6	370018,4	38900,9	54500,2	100945	2330	567190,3	2067300
2005	578789,5	403372,7	465258,7	46404,2	60885,8	113691,6	2306,4	629178,6	2299887,5
2006	638630,5	489373,2	566505,3	51489	66202,2	121298,8	2218,7	685447,1	2621164,8
2007	704906,1	593091,8	646233,3	56600,6	71395,7	132423,4	2054,7	806108,7	3012814,3
2008	723830,2	754017,5	666895	62233,6	80741,8	139920	2196,9	935830,6	3365665,6
2009	929971,6	871083,3	698318,5	77658,1	97757	162752,2	2252,1	1086283,3	3926076,1
2010	1007221,1	1030128,1	757323,4	97239,5	101559,4	186581,9	2294,1	1207776,5	4390124
2011	1175411,4	1091040,4	882679,4	111943,8	110087,5	199787,7	2344,3	1358916,2	4932210,7
2012	1411761,9	1232673,1	979930,5	123072,3	126206,2	232206,7	2382,6	1553833,8	5662067,1
2013	1626295,1	1381181,6	1228304,4	140256,8	142234,5	249173,2	2373,7	1759597,9	6529417,2
2014	1758182,1	1438511,3	1299571,6	142076,2	155493,1	288981,7	2555,2	1956310,3	7041681,5

Source : Office National des Statistiques (ONS), Publication N°709, Les comptes économiques de 2000 à 2014.¹⁰

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

- أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في تحسن مستمر من سنة 2000 إلى غاية 2014، حيث قدرت سنة 2000 ب 1276695,3 مليون دينار جزائري لتصبح قيمتها 2621164,8 مليون دينار جزائري سنة 2006، وفي سنة 2014 سجلت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة قيمة 7041681,5 مليون دينار جزائري.
- أن أكبر قطاع اقتصادي خاص مساهم في القيمة المضافة هو قطاع التجارة بقيمة 409143,1 مليون دينار جزائري سنة 2000، لتتضاعف القيمة إلى 806108,7 مليون دينار سنة 2007، لتسجل أكبر قيمة لها سنة 2014 ب 1956310,3 مليون دينار جزائري، فمعظم نشاطات القطاع الخاص تتركز في قطاع التجارة نظرا لمرونته وقلة المخاطرة فيه، يأتي بعد ذلك قطاع الفلاحة الذي كانت مساهمته في القيمة المضافة في ارتفاع مستمر حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2014 ب 1758182,1 مليون دينار جزائري. بينما سجل أقل قيمة في قطاع صناعة الجلود، حيث لم تتجاوز 2555,2 مليون دينار سنة 2014، ويعود السبب في ذلك لسيطرة القطاع العام على القطاع الصناعي.

4.2- تطور مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المرتبطة بالإنتاج حسب أهم القطاعات خلال الفترة 2000-2014

تفرض ضرائب الإنتاج على بعض السلع وهي في مرحلة إنتاجها، ومن المستحسن أن تفرض في نهاية المرحلة الإنتاجية، بهدف تخفيف عبئها على المستهلك، والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المرتبطة بالإنتاج حسب أهم القطاعات في الفترة من 2000-2014.

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

الجدول رقم 8: مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المرتبطة بالإنتاج حسب أهم القطاعات

الوحدة: مليون دج خلال الفترة 2000-2014

قطاع النشاط السنوات	الفلاحة	البناء والأشغال العمومية	النقل والمواصلات	خدمات المؤسسات	الفندقة والإطعام	الصناعات الغذائية	صناعة الجلد	التجارة	المجموع
2000	291,8	14629,1	9038,2	1078,3	4327,5	1926,5	81,1	38575,1	69947,6
2001	3766,3	18021,1	10267,1	1352,7	4655,1	2196,1	98,3	40557	80913,7
2002	3400,1	21411,2	10970,3	1481,2	4470,7	2857,7	126,7	44067,2	88785,1
2003	7568,5	24250,2	10565,1	1528,3	4806	3204,4	120,9	47656,6	99700,0
2004	3756,6	28239	12849,5	1876,5	4913,5	3953	133,2	52530,7	108252,0
2005	5300	28793,1	14734,5	2291	5513,2	4081,6	130	44889,1	105732,5
2006	5540,2	32328,8	16166	2366,3	6080,1	4454,6	121,6	34258,5	101316,1
2007	5731,1	36748,1	18024	2254,3	6680,3	4966,1	109,6	32353,7	106867,2
2008	5740,6	47416,3	17159	2354,7	7720,7	5098	111,9	30188	115789,2
2009	6122	53667	18117,6	2865,7	8949,8	6204,8	114,8	31971,4	128013,1
2010	6911,9	59830,6	11192,2	3577,1	9224,4	6585,3	120,3	31005,8	128447,6
2011	6964,2	59599	39934,5	4124	10982,1	7359,3	121,5	44186,8	173271,4
2012	6600,7	63177,5	24826,1	4710,3	12575,7	7870,1	127	46163,2	166050,6
2013	6814,7	74762,3	31592,2	5198,9	13863,7	9209,8	122,7	57215,5	198779,8
2014	7157,8	82817,8	33064,9	5299,4	15231,3	10849,7	133	58120,5	212674,4

Source : Office National des Statistiques (ONS), Publication N°709, Les comptes économiques de 2000 à 2014.

- يتضح من الجدول السابق أن مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المرتبطة بالإنتاج تتطور بشكل معتبر خلال الفترة 2000-2014، حيث انتقلت من 69947,6 مليون دينار سنة 2000 إلى 212674,4 مليون دينار سنة 2014، لتعرف انخفاضا طفيفا سنة 2005 ب 2519,5 مليون دينار مقارنة بسنة 2004، ثم استمرت مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج بارتفاع لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 212674,4 مليون دينار، نتيجة لدعم الدولة المستمر للقطاع الخاص.

- ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية، أكبر قطاع مساهم في ضرائب الانتاج حيث سجلت قيمة 14629,1 مليون دينار سنة 2000، لتصل إلى 82817,8 مليون دينار سنة 2014، يليه بعد ذلك قطاع التجارة الذي سجل تذبذبا في القيم بين الارتفاع والانخفاض، قدرت مساهمته في ضرائب الانتاج أقل قيمة سنة 2008 ب 30188 مليون دينار وأعلى قيمة سنة 2014 ب 58120,5 مليون دينار، واحتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثالثة، ويعتبر قطاع صناعة الجلد أقل قطاع خاص مساهم في ضرائب الانتاج الذي لم يتجاوز قيمة 133 مليون دينار.

ثانيا: السياسة الجبائية وأدواتها في دعم استثمارات القطاع الخاص بالجزائر

1- مفهوم السياسة الجبائية

إن اختلاف أهداف السياسة الجبائية بين الدول، أو داخل الدولة ذاتها، أدى إلى تعدد تعاريفها، فنجد من يرى أن السياسة الجبائية تعني "البحث في الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي على مختلف المستويات وهي تسعى إلى تحديد و تكيف حجم الإيرادات الكافية لتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني، وكذا إحداث التوازن الاقتصادي بقدر الإمكان و تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع أعبائهم حسب قدرتهم و الاستفادة من جميع الخدمات على السواء".¹¹

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

ومن الباحثين من يرى أن السياسة الجبائية "تتبع عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية".¹²

ويمكن تعريفها على أنها "هي فن الاقتطاع بأحسن صيغة ممكنة مبلغ الضرائب محدد مسبقا و تمتد أحسن صيغة ممكنة إلى عدة جوانب منها العدالة الاجتماعية، التجارة الخارجية، التطور التقني. وكذلك تنمية الادخار".¹³

كما تعرف أيضا على أنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"¹⁴

من خلال التعاريف السابقة، يمكن اعتبار السياسة الضريبية أداة من أهم أدوات السياسة المالية، تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامجها الاقتصادية، وتنفيذ المشاريع التنموية، وتعميم وتطوير الخدمات العامة، كما تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولذلك فهي تتسم بأنها:¹⁵

- ❖ مجموعة متسعة ومتكاملة ومتراصة من البرامج.
- ❖ تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.
- ❖ جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسمى إلى تحقيق أهدافها، من هنا يمكن القول أن السياسة الضريبية تعتبر مرآة عاكسة لدور الدولة.

2- أدوات السياسة الجبائية

تعتمد السياسة الجبائية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية على جملة من الأدوات و هو ما يعبر عنها بالنفقات الضريبية من أهمها نجد ما يلي:

1.2- الإعفاء الضريبي: الإعفاء الضريبي " هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة"¹⁶

ومن بين الآثار الايجابية للإعفاء الضريبي ما يلي:¹⁷

- زيادة العائد الصافي المتوقع ان يحصل عليه المستثمر.
- تحقيق سيولة ذاتية للمستثمر.
- يمكن أن يتغير الهيكل التمويلي في صالح التمويل الذاتي.

2.2- التخفيضات الضريبية: يمكن تقسيم التخصصات الضريبية إلى أنواع التالية:

أ- التخفيضات المتعلقة بالمعدل: تتمثل في أن يتم إخضاع المكلف بالضريبة (أو الممول) إلى معدلات خاصة بدل معدلات النظام العام مقابل الالتزام ببعض الشروط القانونية كما هو مطبق على الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات في الجزائر حيث يتم تطبيق معدلا خاصا قدره 15% على أرباح الشركات في الجزائر، التي تنشط في الإنتاج والبناء والأنشطة السياحية بينما يطبق معدل 25% على باقي الأنشطة.

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

ب- التخفيضات المتعلقة بأساس الضريبة (الوعاء): وهي تلك التخفيضات التي تمس الأساس الخاضع للضريبة (الوعاء) قبل فرض الضريبة مثل التخفيضات الممنوحة عند تقديم طلب مشترك لغرض توحيد فرض الضريبة على الدخل الإجمالي ما بين الزوج والزوجة المحققين لمدا خيل خاضعة في الجزائر.

ج- التخفيضات المطبقة على مبلغ الضريبة: وهي تلك التخفيضات المطبقة على المبلغ النهائي للضريبة المستحقة مثل التخفيضات المطبقة على الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي للمكلفين القاطنين والناشطين تجاريا في ولايات الجنوب الكبير في الجزائر.

❖ نظام الاهتلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت ، متزايد ، متناقص) ووجود العديد من أنظمة الاهتلاك يمكن المؤسسة من اختيار النظام الأكثر ملائمة لظروفها ويدفعها إلى المبادرة التي تعتبر اليوم روح التسيير الحديث وأساس تطور المؤسسات¹⁸

❖ إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة، بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر 5 سنوات، وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسارة المحققة مثلا في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية، وإذا لم يغط الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية وهكذا حتى السنة الخامسة.

❖ المعدلات التمييزية: ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع،¹⁹ وهذه المعدلات تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة وترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع، ومنه يمكن القول على أن هذه المعدلات ترتبط عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية.

3- تطور الامتيازات الجبائية الممنوحة خلال لفترة 1999 – 2014

إن الامتيازات الجبائية التي تمنحها أغلبية الدول بهدف تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية و التي تكون موجهة بالخصوص إلى القطاع الخاص باعتباره محرك التنمية تتخذ الأشكال التالية:

- تحفيزات جبائية خاصة بالاستثمار.
- تحفيزات جبائية خاصة بالتشغيل.
- تحفيزات جبائية خاصة بالتصدير.
- تحفيزات جبائية خاصة بالاستثمار الأجنبي.

وتعتبر هذه الامتيازات الجبائية أساليب إغرائية تستعملها الدولة من أجل دفع عجلة التنمية و التي تكون في شكل إعفاءات، تخفيضات، تأجيلات أو خصومات.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على تكلفة الإعفاءات الجبائية في الجزائر، بالتركيز على الإعفاءات في مجال كل من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، والرسم على النشاط المهني نظرا لمكانتها في الهيكل الضريبي للشركات.

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

الجدول(9):تطور تكلفة الإعفاءات الضريبية الممنوحة في الجزائر خلال الفترة 1999 - 2014 من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

الوحدة: مليون دج

البيان السنوات	الرسم على القيمة المضافة TVA	الضريبة على أرباح الشركات IBS	الدفع الجزائي VF	الرسم على النشاط المهني TAP	الرسم العقاري TF	حقوق التسجيل DI	مجموع الإعفاءات
1999	19647	5120	1476	4482	19,04	30	30774,04
2000	22312	3651	1028	5437	18	11	32457
2001	20283	7237	2365	6249	29	17	36180
2002	22004	4090	803	6965	11	5	33878
2003	39606	5923	1786	21920	8	3	69246
2004	34838	3424	403	4754	11	4	43434
2005	32523	12158	193	4826	8	8	49716
2006	36060	5117	43	2946	6	1	44173
2007	33255	1880	0	4421	8	1	39565
2008	72992	6706	0	3978	2	12	83690
2009	65319	839	0	1158	39	1	67356
2010	76942	13381	0	1344	1	0	91668
2011	79649	3622	0	4156	2	0	87429
2012	131338	1872	0	2865	3	6	136084
2013	85578	3432	0	3363	3	11	92387
2014	87636	7524	0	3666	2	0	98828

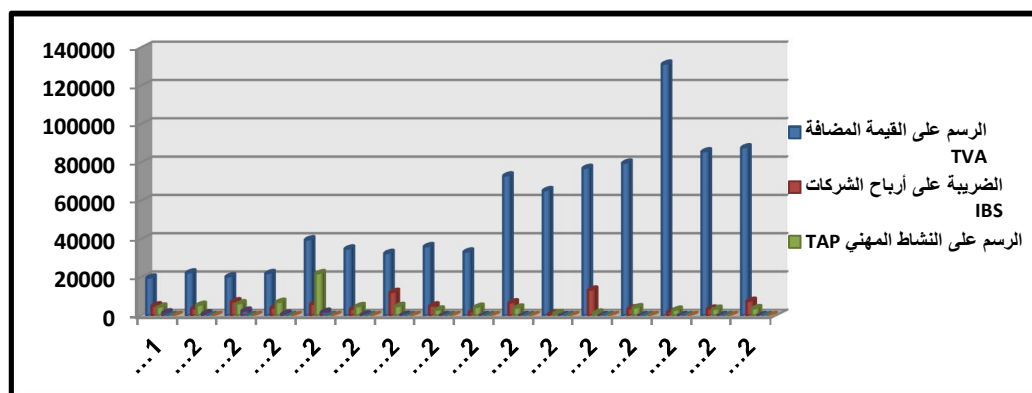
المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب

✓ 2001-1999: وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSSI)،

✓ 2014-2002: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

الشكل (1): تطور تكلفة الإعفاءات الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1999 - 2014 من خلال وكالتي ANSEJ

وANDI



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول (9).

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- أن تكلفة الإعفاءات الجبائية ارتفعت بشكل كبير سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2007، حيث سجلت زيادة تقدر ب 44125 مليون دينار، وبلغت تكلفة الإعفاءات الجبائية أعلى قيمة لها سنة 2012 بمبلغ يقدر ب 136084 مليون دينار، وهو عبارة عن إنفاق ضريبي ضخم تحملته الدولة من أجل النهوض بالقطاع الخاص وتخفيف تكاليف الاستثمار.
- إن الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة يأخذ الحصة الأكبر من إجمالي الإعفاءات الضريبية حيث بلغ نسبة 96,97٪ سنة 2009، و نسبة 96,51٪ سنة 2012، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع عدد الملفات المستفيدة من الإعفاءات الضريبية، فهذا الرسم يمنح عادة في مرحلة الإنشاء لغرض البناء أو شراء المعدات والأجهزة.
- وبخصوص الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على النشاط المهني فهي تتفاوت بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى التعديلات الجبائية التي مست بالخصوص الضريبة على أرباح الشركات، حيث بلغت تكلفة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات أكبر قيمة سنة 2010 بقيمة 13381 مليون دينار، وبلغت قيمة الإعفاءات في المتوسط مبلغ 5373 مليون دينار وهي قيمة لا بأس بها.

ثالثا: دراسة ميدانية حول أثر التحفيزات الجبائية على زيادة حجم التمويل الذاتي وخلق مناصب عمل حالة مؤسسة بن

حمادي لصناعة أكياس التغليف (POLYBEN)

1- تحديد وتعريف ميدان الدراسة

بموجب القرار المؤرخ في 1999/09/29 تحت رقم 515/99 وبموجب قيام الأشخاص الصناعيين بإنشاء مؤسسات صناعية، وفي إطار التسهيلات التي تمنحها الدولة، تم إنشاء الشركة ذات المسؤولية المحدودة "POLYBEN" في إطار الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وهي مؤسسة خاصة تنشط وفق أحكام القانون التجاري.

انطلقت أشغال إنجازها في مارس 1998 بمبلغ قدره 63825345890 دج بمنطقة النشاط الصناعي طريق المسيلة، ولاية برج بوعريش على مساحة قدرها 4847م² منها المغطاة 2477م² وقد دامت الأشغال قرابة 37 شهرا، أين باشرت المؤسسة أول عملية إنتاجية لها في شهر ماي 2001 بطاقة إنتاجية تقدر ب: 24.000.000 كيس سنويا، ويتمثل نشاطها أساسا في صناعة أكياس التغليف ويجدر الإشارة إلى أن المؤسسة معفاة من دفع الضرائب خلال الأربع سنوات الأولى، حيث أن المؤسسة خلال هذه السنوات كانت تدفع حقوق الطابع فقط، أما باقي الضرائب فلا تدفعها. " وتستغل المؤسسة هذه الوفورات الضريبية في إعادة الاستثمار (التوسع)، من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة المعدات والأدوات ووسائل النقل، إلى غير ذلك، وتجدر الإشارة إلى أنها قامت بتوسيع نشاطها عن طريق استغلال المساحة غير مغطاة سنة 2009 تحصلت من خلالها على امتيازات جبائية لمدة 3 سنوات.

2- الامتيازات الجبائية لمؤسسة POLYBEN

إن المؤسسة موضوع الدراسة هي من الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي عرفت انتشارا كبيرا في الجزائر نظرا لسهولة تأسيسها وقلة نفقاتها، وتخضع المؤسسة للنظام الحقيقي، وقد استفادت من الامتيازات الضريبية التالية:

1.2- في الفترة من (2001-2004):

أ- أثناء مدة الإنجاز: دامت لسنة واحدة، حيث إستفاد مشروع الاستثمار من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من دفع ضريبة التحويل (تحويل الأصول) لكل الممتلكات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسوم التسجيل بنسبة مخفضة ب 5% خمسة بالألف، للعقود المشكلة وزيادات رأس مال.

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

- الإعفاء من الضريبة العقارية على الممتلكات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، وذلك ابتداء من تاريخ الاكتساب
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز مشروع الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة مباشرة من السوق المحلية.
- تطبيق نسبة تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز وتحقيق مشروع الاستثمار.
- ب- أثناء الاستغلال، والتي تدوم أربع (04) سنوات: لقد استفاد مشروع الاستثمار من:
 - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزائي، والرسم على النشاط المهني.
 - الاستفادة من نسبة إسهامات أرباب العمل بـ 7% كأجر مدفوع لمجمل العمال، بدلا من النسبة المحددة من طرف التشريع والنظام فيما يخص الضمان الاجتماعي.
- مع التذكير أنه في نهاية مدة الإعفاء المحددة بـ: 04 سنوات، أي مع نهاية سنة 2004 تطبق على المؤسسة نسبة مخفضة للضريبة على أرباحها للأرباح المعاد استثمارها بنسبة 15%.
- كما تضمن القرار أيضا في حالة التصدير، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي، الرسم على النشاط المهني، بنسبة رقم الأعمال المحقق في الصادرات بعد مدة (04 سنوات).

2.2- في الفترة من (2009-2011):

إضافة إلى مزايا الإنجاز المذكورة سابقا استفاد المشروع أثناء فترة الاستغلال من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني
- و تقدر نسبة الإعفاء المطبقة على الضرائب السابقة بـ: 33% و تحدد مدة مزايا الاستغلال بـ 3 سنوات.
- 3- التأثير الضريبي على التمويل الذاتي و على سياسة التوظيف داخل المؤسسة
- أ- تأثير السياسة الجبائية على التمويل الذاتي: يعرف التمويل الذاتي بأنه: " الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية " 20.
- يتم حساب التمويل الذاتي من العلاقة التالية:

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{نتيجة قيد التخصيص} + \text{النتيجة الصافية للدورة} + \text{مخصصات الإهلاكات والمؤنات}$$

ويلعب التمويل الذاتي دورا هاما في تمويل المؤسسة، إذ يمكنها من الحصول على تدفقات مالية يتم توظيفها في المجالات التالية²¹:

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة.
- دفع عوائد الأسهم وفوائد السندات.
- تحقيق شروط التوازن المالي للمؤسسة عن طريق رفع الأموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي.
- رفع درجة الاستقلال المالي و حرية اتخاذ القرار.
- إمكانية نمو المؤسسة وتوسعها في حالة توفير حجم كاف من التمويل الذاتي.
- وتساهم السياسة الضريبية في زيادة القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة بالضغط على العناصر المكونة له كما يلي:

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

❖ الإهلاكات: يشكل قسط الإهلاك امتيازاً لصالح المؤسسة، حيث بفضلها تتمكن من إعادة تجديد استثماراتها المتهلكة، ومن جهة ثانية دفع ضريبة أقل بفضل خصمه من الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم توفير سيولة مالية تخفض من مخاطر الاستثمار.

❖ المؤنونات: تكون المؤنونات طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر لمواجهة تدهور قيم المخزونات والحقوق، وكذلك الخسائر المحتملة الوقوع. تعتبر المؤنونة تكلفة غير أكيدة، لكونها متوقعة الحدوث فقط، فإذا تحققت فعلاً تصبح تكلفة نهائية تطرح من نتيجة السنة المالية، أما إذا لم تتحقق فإنها تتحول إلى إيراد يضاف إلى نتيجة السنة المالية، و المؤنونة غير المحققة هي التي تساهم في التمويل الذاتي للمؤسسة. وهي خاضعة للضريبة، حيث كلما كانت الضريبة كبيرة كلما انخفضت قيمة المؤنونة وبالتالي تقلص حجم التمويل الذاتي.

❖ الأرباح الصافية غير الموزعة: إن الأرباح المتبقية بعد اقتطاع الضريبة لها علاقة عكسية مع معدل الضريبة، حيث أن ارتفاع الضريبة يؤدي إلى انخفاض الربح، أما انخفاض الضريبة فيؤدي إلى زيادة الربح، وبالتالي يزيد حجم التمويل الذاتي. فسياسة توزيع الأرباح في المؤسسة تتأثر بعامل الضريبة المفروضة على الأرباح الموزعة، فالمؤسسة تتفادى توزيع أرباحها كلما كانت معدلات الضريبة مرتفعة وبالتالي زيادة القُرص للتمويل ذاتياً.

الجدول رقم 10: القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة POLYBEN خلال الفترة (2001-2014)

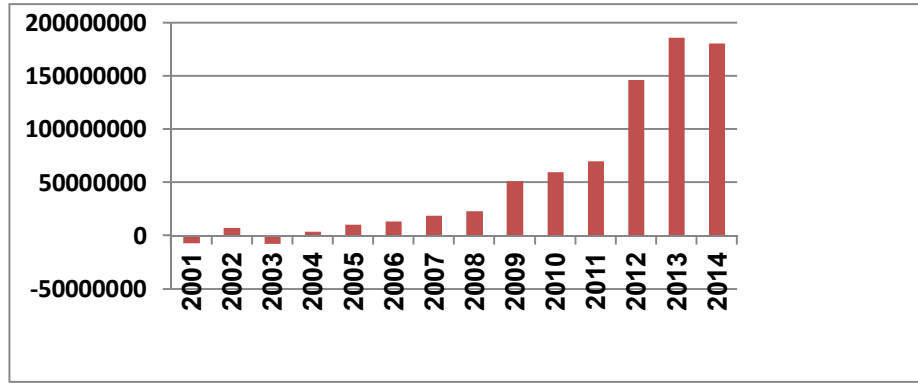
الوحدة: دج

البيان السنوات	نتيجة قيد التخصيص	النتيجة الصافية للدورة	مخصصات الإهلاكات والمؤنونات	القدرة على التمويل الذاتي
2001	-----	(10494557)	3592449	(6902108)
2002	-----	(3650226)	10925108	7274882
2003	(14144783)	(12575106)	19176907	(7542982)
2004	(26719889)	8834703	21795952	3910766
2005	(17885186)	6477316	22232630	10824760
2006	(11731736)	4543700	20645188	13457152
2007	(7415221)	3716655	22394468	18695902
2008	(3884399)	3589322	23426774	23131697
2009	(474543)	4768213	47106178	51399848
2010	-----	7361341	52528373	59889714
2011	-----	16452008	53737955	70189963
2012	40187858	51418976	55082016	146688850
2013	40187858	95992161	50256752	186436771
2014	40187858	90057968	50688750	180934576

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

الشكل رقم (2): القدرة على التمويل الذاتي لمؤسسة Polyben خلال الفترة 2001-2014.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول (10).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة التمويل الذاتي كانت سالبة في سنتي 2001، 2003 ويرجع ذلك إلى سلبية النتيجة الصافية، لتعرف سنة 2002 تحسنا ملحوظا بسبب انخفاض الخسارة من جهة وارتفاع مخصصات الاهتلاكات من جهة أخرى.

قد أدى ارتفاع كل من مخصصات الإهلاكات والمؤونات والنتيجة الصافية في السنوات من 2004-2014 إلى ارتفاع حجم التمويل الذاتي للمؤسسة، وهذا ما أدى إلى زيادة استثمارات المؤسسة، وقد لعبت الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمؤسسة دورا هاما في زيادة مخصصات الإهلاكات والمؤونات وتحسين النتيجة الصافية للمؤسسة، و بالتالي زيادة قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة الذي تعتمد عليها في تمويل استثماراتها، والجدول الموالي يوضح تطور بعض استثمارات مؤسسة POLYBEN.

ب- تأثير ضريبة الدفع الجزائي على سياسة التوظيف داخل المؤسسة: يعتبر الدفع الجزائي ضريبة مباشرة تقع على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والهيئات المقيمة بالجزائر والتي تدفع مرتبات وأجور لمستخدميها. ويؤثر هذا النوع من الضرائب على عنصران مهمان في أي مؤسسة وهما العمل والاستثمار، وذلك رغم ضآلة معدله، حيث لا يسمح بخلق مناصب عمل وذلك لارتفاع تكلفته وبالتالي عرقلة الاستثمار الذي يعتمد خاصة على عنصر العمل، و الملاحظ أن إلغاء هذا النوع من الضرائب سمح بتوظيف عمال إضافيين في هذه المؤسسة. وعرفت ضريبة الدفع الجزائي عدة تعديلات كما يلي:

الجدول رقم 11: تغييرات معدل ضريبة الدفع الجزائي خلال الفترة 2000 - 2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006-2014
المعدلات	6%	5%	4%	3%	2%	1%	تم إلغاؤها

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على قوانين المالية للسنوات المعنية.

وفيما يلي جدول يوضح تطور مصاريف المستخدمين في مؤسسة POLYBEN خلال الفترة (2001-2014)

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

الجدول رقم 12: تطور مصاريف المستخدمين للفترة (2001 - 2014)

الوحدة: دج

السنة	مصاريف المستخدمين	معدل النمو
2001	4581351	
2002	13362102	291.66%
2003	15706474	117.54%
2004	21405301	136.28%
2005	21405301	100%
2006	21946608	102.52%
2007	24259803	110.54%
2008	25526103	105.21%
2009	42105813	164.95%
2010	65524058	155.61%
2011	71670200	109.37%
2012	86983354	121.36%
2013	90548105	104.09%
2014	86795494	95.85%

المصدر: إعداد الباحث بناء على جدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مصاريف المستخدمين من سنة لأخرى خاصة ما بين 2001 و 2002 واستمرت هذه المصاريف في الارتفاع حيث بلغت نسبة 36.28 % سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 وعرفت استقرارا سنة 2005، لتستمر في الارتفاع في السنوات من 2006-2013 مما يدل على أهمية الإعفاء الممنوح في هذا النوع من الضريبة. ونستنتج أن انخفاض معدلات ضريبة الدفع الجزائي أدت إلى زيادة مصاريف المستخدمين بالمؤسسة مما أثر على زيادة توظيف عمال إضافيين من سنة لأخرى، حيث بدأت المؤسسة نشاطها بـ 93 عاملا وحاليا يقدر عدد عمالها بـ 232 عاملا ينقسمون إلى:

الإطارات: عددهم 11 وهم يمثلون رؤساء المصالح.

رؤساء الأقسام: عددهم 28 عاملا

الأعوان المنفذون: عددهم 193 عاملا.

إن زيادة قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي و زيادة مناصب الشغل بها سمح بتطوير استثماراتها كما هو مبين في الجدول التالي:

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

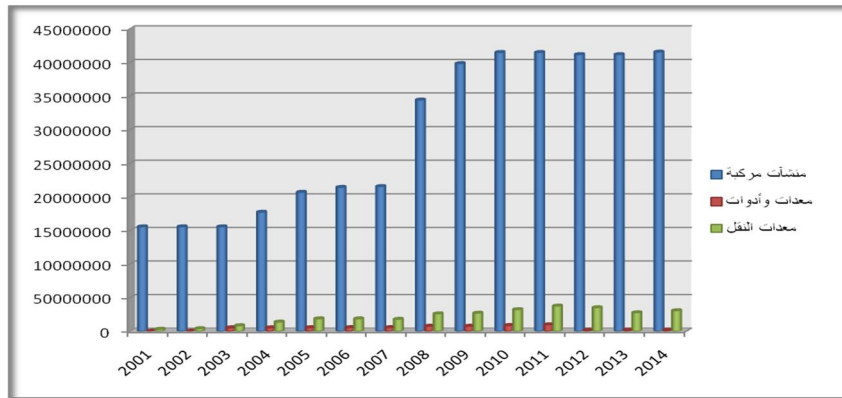
الجدول رقم 13: تطور استثمارات مؤسسة POLYBEN خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: دج

السنوات	البيان	منشآت مركبة	معدات وأدوات	معدات النقل	المجموع
2001		155541596	375425	3114529	159031550
2002		155541596	413626	4015391	159970613
2003		155541596	5330349	8333754	169205699
2004		177249859	5330349	13782460	196362668
2005		206888710	5432849	18618358	230939917
2006		214198484	5554449	18618358	238371291
2007		215436764	5554449	17939774	238930987
2008		344116768	7633090	26003876	378713734
2009		398407691	7633090	26963876	433004657
2010		414889674	8746852	32244401	455880927
2011		414889674	9775943	37582116	462247733
2012		411769302	2051480	35136316	448957098
2013		411769302	2051480	27641005	441461787
2014		415548496	2051480	30690635	448290611

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

الشكل رقم 5: تطور استثمارات مؤسسة POLYBEN خلال الفترة 2001-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على الجدول السابق.

يلاحظ من الجدول السابق زيادة استثمارات مؤسسة Polyben من سنة إلى أخرى حيث وصلت نسبة الزيادة إلى 49%. سنة 2006 مقارنة بسنة 2002، وارتفعت النسبة لتصل إلى حوالي 94% سنة 2011 مقارنة مع سنة 2006، ويعود ذلك إلى ارتفاع كل من المنشآت المركبة بنسبة 13.95% سنة 2004 مقارنة بالسنوات 2001، 2002، 2003 وبنسبة 100% سنة 2011 مقارنة مع سنة 2005، كما نلاحظ ارتفاع قيمة معدات و الأدوات خاصة سنتي 2003، 2011، نفس الشيء يقال على معدات النقل التي عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات 2001-2011، حيث عرفت معدل نمو بنسبة 35.08% سنة 2005 مقارنة بسنة 2004، ومعدل نمو قدر ب 100% سنة 2011 مقارنة مع سنة 2005، أما في الفترة 2012-2014 فقد عرفت المؤسسة استقرارا نوعا ما في قيمة استثماراتها.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة أثر السياسة الجبائية على إستراتيجية الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر، وأخذنا كدراسة حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN، التي استفادت من الإعفاءات الضريبية خلال الفترة

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

2004-2001 خاصة ما يتعلق منها بالإعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى ذلك استفادت المؤسسة خلال مرحلة الاستغلال في الفترة 2009-2011 من إعفاء قدر بنسبة 33% لكل من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني هذه الإعفاءات ساهمت في زيادة استثمارات المؤسسة التي أدت إلى زيادة أرباحها.

أولا : النتائج

- يساهم القطاع الخاص في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 45 % في المتوسط بالمقارنة مع مساهمة القطاع العام .
- إن توفير التمويل الكافي لتحقيق استثمارات القطاع الخاص يعتبر محفز رئيسي لتطوره.
- إن تأثير التحفيزات الجبائية على مخصصات الاهتلاكات والمؤونات و النتيجة الصافية، أدت إلى زيادة قيمة التمويل الذاتي للمؤسسة، حيث يعد من أهم مصادر التمويل ، نظرا لقلة تكاليفه مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.
- عملت الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة على زيادة عدد موظفيها، مما أثر إيجابا على زيادة استثماراتها، و بالتالي نستنتج أن للضريبة تأثيرا هاما في توفير مناصب عمل خاصة على الاستثمارات التي تعتمد على عنصر العمل.
- رغم الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص و أثرها الإيجابي ، إلا أنها غير كافية لتنمية القطاع الخاص ،لأن هناك عوامل أخرى تؤثر على نموه من بينها المسائل المتعلقة بالعقار و التمويل والفساد الإداري والمالي بالإضافة إلى قلة الطلب و المنافسة غير الشرعية.

ثانيا : المقترحات

- ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص نظرا لأهميته في تسريع عجلة التنمية، عن طريق توفير المناخ المناسب بشكل يمكنه من توسيع نشاطه و من ثم تعزيز مكانته و أدائه في النشاط الاقتصادي
- ضرورة مواصلة دعم القطاع الخاص مع إزالة كل العراقيل الإدارية و القانونية التي تقف دون تطوره .
- يجب إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال المنافسة الشريفة والتفاعل الإيجابي في ظل احترام القانون .
- ضرورة مواصلة سياسة الدعم المالي للقطاع الخاص من خلال تفعيل أدوات السياسة الجبائية وبالأخص في مرحلتي الإنشاء والتوسع .
- يجب ترشيد الامتيازات الجبائية الممنوحة بما يتلاءم مع توجهات القطاع الخاص المنتج المولد للثروة والتراكم الرأسمالي خاصة في ظل تراجع الجباية البترولية.
- ضرورة تفعيل إشكال الرقابة الجبائية على مجمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص مع ضرورة انسحابها على القطاع العام كذلك تماشيا مع مبدأ العدالة الجبائية وتفاديا للتهرب الضريبي.
- ضرورة محاربة كل أشكال الفساد الاقتصادي التي تعيق تطور القطاع الخاص.

دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص

الهوامش

- 1- OECD: Accelerating Pre-poor Growth Through Support, Privat Sector Development, 2004, p17.
- 2- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 14، 15.
- 3- ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية-آراء واتجاهات- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2005، ص 18.
- 4- أحمد الكواز، بيئة القطاع الخاص-النظرية والواقع، المؤتمر الدولي "دور القطاع الخاص في التنمية- تقييم واستشراف"، المعهد العربي للتخطيط، لبنان، 2009.
- 5- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جيجل، 20-21 نوفمبر 2011، ص 4.
- 6- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص 139-143.
- 7- سعيد خليل العبسي، القطاع الخاص و دوره في عجلة التنمية، الموقع: www.alqt.com
- 8- بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 4.
- 9- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر- مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص 139-143.
- 10- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية، مرجع سابق، ص 88.
- 11- محمدي حسية، دور و أهمية الإصلاحات الجبائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 130.
- 12- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 19.
- 13- M. Laure , Influence de la fiscalité sur la formation de l'épargne, Revue des sciences et législation financières, 1954 – Page 290.
- 14- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 13.
- 15- مرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 8.
- 16- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 97.
- 17- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارنة)، مرجع سابق، ص 97.
- 18- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مرجع سابق، ص 139-143.
- 19- عبد المجيد قدي، السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف 2001.
- 20- دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/2003، ص 246.
- 21- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 353.